مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مبررات التوجه شرقاً وآثاره على الاقتصاد السوري
اسم الكاتب: د. صابر بلول
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5103
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 23:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (2) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (2) 2018

مبررات التوجه شرقاً وآثاره على الاقتصاد السوري

الدكتور صابر بلول*

(تاريخ الإيداع 12/ 2 /2018. قُبِل للنشر في 12 / 4 /2018)

□ ملخّص □

أدت سياسة التوجه غرباً، والانفتاح على السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تم تبنيها خلال السنوات الماضية إلى تعقد الوضع الاقتصادي في سورية، وإلى شكل غير عادل لتوزيع الثروة لمصلحة الأغنياء. وترافق ذلك مع اندلاع الأزمة وفرض العقوبات الجائرة والحصار الاقتصادي الظالم الذي فرضته الدول الغربية وحلفاؤها في المنطقة. مما انعكس سلباً على الاقتصاد السوري. من هذا المنطلق تأتي أهمية استراتيجية التوجه شرقاً التي لا تتعلق باشتراكية أو رأسمالية، وإنما بالمصلحة السورية فقط، ولاسيما أن سورية جربت الغرب كثيراً، ولم تجن منه إلا العقوبات. إن التوجه شرقاً يأتي كخيار استراتيجي على المستوى المتوسط والبعيد، لأن له انعكاساً مباشراً على مستقبل سورية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، فالتوجه شرقاً يأتي لتلبية متطلبات اجتماعية واقتصادية وسياسية خاصة بعد أن أثبتت دول الاتحاد الأوروبي أنها فاقدة للمصداقية، ولعل من أهم مبررات هذا التوجه هو حجم الاختلال في الميزان التجاري، لصالح الغرب، والذي أضر بالاقتصاد الوطني، ولكن يجب التأكيد أن هذا التوجه ليست قطيعة مع الغرب، فالتوجه شرقاً وإيجاد أسواق جديدة لا يلغي الأسواق الأخرى، وإنما التوسع في الأسواق والخيارات، وهذا هو التفكير الاقتصادي العقلاني والمنطقي، وهو رؤية وقراءة صحيحة لمتغيرات الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية بشكل عام. فالعالم اليوم أمام تحول عالمي بنيوي يقوم على أن البنية الصناعية والقدرات الصناعية لم تعد تتمركز في الغرب، وإنما نمت بشكل كبير في آسيا أولاً، وفي أميركا اللاتينية ثانياً. فالبحث عن الأسواق المتممة والإضافية لتصريف البضائع كمطلب تجاري واقتصادي غاية في الأهمية بغض النظر عن الظروف الطارئة أو حتى الاستثنائية.

الكلمات المفتاحية: التوجه شرقاً، الاقتصاد السوري.

* أستاذ مساعد– قسم الاقتصاد الدولي– كلية العلوم السياسية–دمشق–سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (2) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (2) 2018

The Reasons Behind Moving Towards The East And Its Effects On Syrian Economy

Dr. Saber Balloul*

(Received 12 / 2 /2018. Accepted 12/ 4 /2018)

□ ABSTRACT □

The policy of moving towards the West, and the openning to the liberal economic policies, which have been adopted during the past years, have led to the complex economic situation in Syria as well as to unjust distribution of wealth in favour of the rich. This thing happened with the start of crisis in Syria, and unfair sanctions and economic siege imposed by Western states and their allies in the region, the thing which reflected negatively on Syrian economy. For this reason, it was highly important and strategic to move Easterly regardless of dealing with what is called Socialism or capitalism, but taking into consideration the Syrian interest, only, and specially when Syria tried the West so much, but it didn't get anything, but sanctions. To compass Easterly, is regarded as strategic option on middle and far level, because it has direct reflection on the future of Syria in social and economic fields. Moving towards the East aims to meet social, economic and political needs, specially after the EU states proved to lack credibility. Therefore, one of the most important reasons of this strategy is the size of instability of commercial balance in favour of the West, the thing which caused a lot of damage to national economy.

But we have to confirm that: this strategy is not to boycott our relation with the West, as moving easterly and finding out new markets do not remove and end the other markets, but seek to promote and widen the markets and choices, and this is the economic, rational, and logical thought, and it is a right vision and reading to the changes of world economy and international economic relations, in general. As The world, nowdays, experiences, structural world changes which states that: the industrial structure and capabilities are no longer centralized in the West, but, first, they grew, to a large degree, at Asia, and then, at Latin America Thus, to look for complementary and additional markets to sell goods and commodities as a trade and economic demand, is very important regardless of urgent or even exceptional circumstances.

Key words: Moving toward East, Syrian Economy.

*Associate Professor- Dept Of International Economy- Faculty Of Political Sciences-Damascus-Syria.

مقدمة:

إن الأزمة التي تتعرض لها سورية منذ عام 2011، وعلى الرغم مما حملته من آلام للسوريين كافة، وما تسببت به من نزف لدماء بريئة وأعمال تخريب وتدمير، شكلت درساً قاسياً نبهت الدولة والمجتمع معاً إلى قضايا أساسية، تحتاج لإعادة نظر ومعالجة موضوعية جادة، ومن هذه القضايا، خارطة العلاقات الاقتصادية الخارجية لسورية. إذ إن ما تتعرض له سورية من ضغوط وتهديدات وعقوبات اقتصادية من قبل الدول الغربية والعربية تحقيقاً لغايات وأهداف سياسية، جعل التوجه نحو الشرق ضرورة ملحة للاقتصاد السوري لمواجهة هذه التهديدات والعقوبات. حيث بقيت العلاقات الاقتصادية والتجارية لسورية مع دول صديقة، لسنوات عديدة سابقة، تربطها بها علاقات سياسية متميزة دون المستوى المطلوب، لا بل إن هذه العلاقات الاقتصادية والتجارية واجهت في مراحل عدة ولا تزال تواجه صعوبات ومشكلات أعاقت تنفيذ المشاريع المشتركة والاتفاقيات الثنائية الموقعة بين سورية وهذه الدول الصديقة على الرغم من أهمية هذه الاتفاقيات بالنسبة للاقتصاد السوري.

عززت تلك الأزمة العديد من التوجهات الاقتصادية أهمها التوجه الاقتصادي نحو الشرق لتأمين متطلبات الاقتصاد السوري، وصولاً لتطور نوعي في مستوى العلاقات الاقتصادية مع دول الشرق وغيرها من الدول الأخرى التي تناصر قضايا سورية الوطنية والقومية، وتجديد العلاقات الاقتصادية وتنميتها فيما بينها بما يخدم هذا التوجه، ولاسيما مع روسيا الاتحادية والصين وإيران وفنزويلا ودول أخرى في أمريكا اللاتينية والجنوبية وبعض الدول الأفريقية وغيرها، وذلك من أجل فتح أسواق جديدة وتوفير البيئة المناسبة لتسهيل انسياب السلع مع هذه الدول الصديقة، وخاصة أن النتائج خلال المرحلة السابقة (أي مرحلة ما قبل الأزمة) لم تكن بالمستوى المطلوب.

مشكلة البحث:

يمثل الشرق كتلة اقتصادية ضخمة في عالم اليوم، ويشهد تحركات واسعة على كافة الأصعدة مما جعله مؤثراً على مستوى العالم، وتحول إلى قوة اقتصادية تواجه القوى الغربية بندية، بل وبتفوق في بعض الأحيان. إن الخارطة الاقتصادية للعالم اختلفت خلال السنوات الماضية، وأصبح التوجه نحو دول آسيا وأمريكا اللاتينية ضرورة ملحة، خاصة مع ازدياد تعرض الاقتصاد السوري للعقوبات المفروضة من قبل الدول الغربية والأمريكية والدول العربية، وبالتالي أصبح توجه الاقتصاد السوري نحو الشرق بمثابة فرصة كبيرة لإثبات الذات واستغلال الموقع الجيوسياسي لسورية بما يمكنها من التخلص من الالتزامات غير العادلة مع الدول العربية والغربية التي كانت الاتفاقيات معها مجحفة بحق سورية. وعلى الرغم من أن التوجه الجديد للاقتصاد السوري يؤكد أن الأسواق التجارية للدول الصديقة لسورية جاهزة لاستقطاب المزيد من المنتجات السورية، وبالتالي إمكانية التعويض عن الأسواق التي خسرتها سورية منذ بدء الأزمة نتيجة العقوبات المفروضة عليها، إلا أن الاقتصاد السوري ومع كل أزمة يطرح شعارات بالتوجه لباقي دول العالم ويبحث عن الشرق وعن أمريكا الجنوبية وأفريقيا والهند، وعندما تنجلي الأزمة يعود لسابق عهده وينسى هذه الدول. وبناء على ما تقدم يمكن طرح السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن أن يكون التوجه شرقاً على الصعيد الاقتصادي حلاً مجدياً لمشاكل وصعوبات الاقتصاد السوري في علاقاته الاقتصادية الدولية.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من النقاط التالية:

- إن ظاهرة انتقال محور النمو العالمي من الغرب إلى الشرق جعلت لشرق آسيا جاذبية خاصة للعالم كله، وبشكل عام تعد السوق الاقتصادية في الشرق سواء الآسيوية أو الأمريكية اللاتينية أو الأفريقية سوقاً منفتحة وذات استهلاك بشري كبير وتطور صناعي لافت، وخاصة في السنوات العشر الأخيرة، وذلك نظراً للكثافة السكانية المرتفعة في تلك الأسواق كالهند والصين وروسيا وماليزيا وإيران، وإن انفتاح الاقتصاد والسوق السورية على تلك الأسواق سيخفف كثيراً من الحصار والضغط المفروض من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.
- أهمية تلك الأسواق البديلة للحفاظ على مؤشرات الصادرات السورية كونها أحد أهم مصادر استجرار القطع الأجنبي إلى البلاد، وهو ما تحتاجه سورية في الوقت الراهن وفي المستقبل لتقوية اقتصادها ومواجهة كل الضغوط المحيطة بها.
- تعد هذه الدراسة إضافة إلى المكتبة العربية السورية فيما يتعلق بموضوع " توجه الاقتصاد السوري شرقاً"، لأن الموضوع بالغ الأهمية ومع ذلك لم يكتب حوله أبحاثاً علمية رصينة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تبيان مدى إمكانية أن يشكل التوجه شرقاً على الصعيد الاقتصادي حلاً مجدياً لمشاكل وصعوبات الاقتصاد السوري في علاقاته الاقتصادية الدولية.

فرضيات البحث:

1-يمثل التوجه نحو الشرق خياراً استراتيجياً وضرورياً لتطوير الاقتصاد السوري بشكل إيجابي وفعال.

2-إن نجاح استراتيجية التوجه نحو الشرق يتوقف على قابلية الاقتصاد السوري في التكيف في علاقاته وهياكله الإنتاجية مع متطلبات هذا التوجه.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في إطار دراسة الاقتصاد السوري، ومبررات توجهه نحو الشرق. كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي الذي ساعد الباحث في تحديد التحديات والمعوقات أمام الاقتصاد السوري في الاستفادة من هذا التوجه، والإجراءات المطلوبة لإنجاح هذا التوجه.

حدود البحث:

1. الإطار الزماني للبحث: يركز البحث على دراسة الاقتصاد السوري منذ عام 2000 وحتى عام 2015.
2. الإطار المكاني للبحث: يتمثل في دول الشرق التي تتمتع بمكانة اقتصادية متميزة في إطار استراتيجية سورية في التوجه نحو أسواق تلك الدول.

مخطط البحث:

يتكون البحث من مقدمة وعرض المناقشة والنتائج، فقد تناول البحث مناقشة مفهوم التوجه شرقاً، ومبررات الاقتصاد السوري في هذا التوجه، وتحديد تحديات التوجه شرقاً والإجراءات المطلوبة لإنجاحه ويختم البحث بالخاتمةوالاستنتاجات.

النتائج والمناقشة:

أولاً- مفهوم التوجه شرقاً:

1. تعريف التوجه شرقاً:

إن الحرب العدوانية التي تتعرض لها سورية منذ عام 2011 أفرزت الكثير من التوجهات، أهمها التوجه الاقتصادي نحو بلدان الشرق، المجازي وليس الجغرافي، لتأمين متطلبات الاقتصاد الوطني. إن التوجه شرقاً، ليس ضعفاً، بقدر ما هو رؤية وقراءة لمتغيرات الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية بشكل عام. إن هذا التوجه بات اليوم توجهاً تجارياً عالمياً عاماً، والوقائع تؤكد بأن النمو الاقتصادي الذي تحققه دول آسيا حالياً يعد من أعلى المعدلات بين دول العالم قاطبة ولاسيما دول الهند وروسيا والصين، بالمقارنة مع الدول التي تصنف على أنها متقدمة اقتصادياً وتجارياً وصناعياً وتنموياً.

إن التوجه شرقاً ليس جديداً على المستوى الفكري، حيث كان الدكتور "أنور عبد الملك" المفكر العربي الأول الذي استشرف صعود بلدان آسيا الشرقية منذ نحو خمسة عقود وذلك على الرغم من سيطرة الثنائية القطبية آنذاك ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وذلك في مقالته الشهيرة عن الاستشراق عام 1962 في مجلة Diogenes الفرنسية، والتي اعتبرت الدعوة الأولى في معركة نقد الاستشراق، حيث دعا "عبد الملك" العرب للتوجه نحو الشرق، وذلك في إطار مشروع حضاري للأمة العربية أسماه "ريح الشرق".[1] وبالنظر إلى ذلك لا يُعرِّف أنور عبد الملك الشرق على أساس جغرافي، وإنما الشرق هو كل ما ليس بالغرب. فالشرق الحضاري، بنظره، يتألف من إطار الحضارة الصينية مع المناطق الثقافية المشكلة له، ومنطقة الإسلام، الثقافية المتوسطية من مراكش حتى الفيليبين، وأفريقيا، وبعض قطاعات أمريكا اللاتينية، والمركزان المحركان لهذا الشرق، هما الصين في قلب الدائرة الآسيوية، والعالم العربي حول مصر في قلب المنطقة الإسلامية. وعلى العرب، كما يرى "عبد الملك"، أن يدركوا ذلك، وأن يستبعدوا النظرة الغربية، وباستبعادهم إياهم يكونوا قد تجنبوا الخطر الأكبر واتجهوا إلى الفهم السياسي الواقعي لحركة التاريخ، وأدركوا عندئذ أن لهم حليفاً حضارياً ومصيرياً هو حركة الشعوب المناهضة للهيمنة الغربية في آسيا وأفريقيا وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية.[2]

وفي مؤلفاته المختلفة" ريح الشرق في أصول المسألة الحضارية من أجل إستراتيجية حضارية"رفض "أنور عبد الملك" دعوى الانفتاح على الغرب للحاق بالركب الحضاري، لما فيها من تحيز واضح للغرب وتحقيق لهيمنته وتأكيد لنفوذه، إذ أن الأمر يؤدي إلى التبعية والانحدار، لذلك دعا إلى التوجه إلى الشرق وحضاراته والتخلص من النظرة الانبهارية للغرب وإلى" التمركز على الذات وتعبئة طاقاتها لتحقيق ذلك التمركز وتعبئة الطاقات والقدرات لتكون قادرة على التصدي وتفتح الأبواب للإبداع الذاتي في العالم العربي".[3] وطالب" أنور عبد الملك "بالاستفادة مما سماه" الدوائر الجيوثقافية " ممثلة في منظمة" شنغهاي للتعاون "ومنظمة" آسيان لأمم جنوب آسيا"، ومنظمة" دول أمريكا اللاتينية " وبعض التجمعات الاقتصادية مثل " ميركوسور.." من أجل مواجهة أطماع الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل"في الشرق الأوسط، إذ إن نهضة العرب والمسلمين لن تتحقق إلا باستيعاب تجربة الشرق البعيد.[4]

كذلك وردت الدعوة للتوجه نحو الشرق لدى المفكر "محمد جابر الأنصاري" في المحاضرة التي ألقاها في التاريخ العربي المعاصر عام 1985 ضمن الموسم الثقافيّ لإدارة الثقافة والفنون بوزارة الإعلام البحرينية، والتي تحمل عنوان "العرب أمام التجربة اليابانية والقوة الصفراء"، ودعا فيها إلى تفاعل "بين عروبة واعية مستقلة وبين حضارة شرقية جديدة

[1] - محمد خالد الشياب: الخصوصية الحضارية ومشروع النهضة عند أنور عبد الملك، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلّد43، العدد3، 2016، ص2377.
[2] - المرجع السابق، ص2377- ص2379.
[3] - غزلان هاشمي: إشكالية التحيز في الفكر العربي المعاصر، مجلة كلية التربية / واسط، جامعة محمد الشريف، الجزائر، العدد الخامس عشر، 2014، ص289- 290.
[4] - المرجع السابق، ص290.

صاعدة، لا بين مجتمعات استهلاكية مفتوحة وشركات صناعية طامعة تمثل رديفاً للغرب أو أطماعاً أخرى من الشرق." مبرراً ذلك بـ "أن هذه القوة تلتقي مع العرب في إطار الرابطة الشرقية، وهي على اتصال حضاري وودي دائم معنا منذ عهود قديمة، وهي لا تحمل ضدنا الرواسب الصليبية والاستعمارية والصهيونية التي يحملها الغرب، وهي لا تريد السيطرة علينا سياسياً أو محاربتنا دينياً وقومياً."[1]

بنَاء على ما سبق، فإن المقصود بالتوجه شرقاً هو تدعيم العلاقات مع الدول الواقعة في شرق قارة آسيا والمحيط الهادي، وبخاصة الدول التي أحرزت تقدماً ونمواً اقتصادياً مثل دول النمور الآسيوية، ودول الآسيان، والصين والهند، واليابان، إضافة إلى دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا، كما حددها وزير الخارجية السوري بقوله" الاتجاه إلى مزيد من الاهتمام في مجال علاقة سورية شرقاً باتجاه آسيا وباتجاه أميركا اللاتينية وأفريقيا"[2]، بحيث تكون تلك العلاقات قائمة على أسس اقتصادية، بهدف الاستفادة من تجارب تلك الدول ومن تقدمها العلمي والتكنولوجي، وأسواقها.

تجدر الإشارة إلى أن التوجه شرقاً وإيجاد أسواق جديدة لا يلغي الأسواق الأخرى، أي ليس الهدف البحث عن سوق بديل، وإنما هو توسيع الخيارات والتوسع في الأسواق بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني، وهذا هو التفكير الاقتصادي العقلاني والمنطقي. فالتوجه شرقاً يفرض نفسه على كل مهتم بتطوير الاقتصاد الوطني، وليس الأمر كما يعتقد البعض أن الأمر هو توجه ذو ميول فكرية وسياسية قومية أو يسارية بقصد الحد أو إنهاء العلاقة بين سورية وبين الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، فاستعراض التجارب والخبرات التاريخية يؤكد أن العلاقة مع الغرب غير متوازنة. لذا فإن التوجه شرقاً يبدو ضرورة حتمية، ولا يشترط أن يتم على أنقاض علاقات أخرى، بل يشتمل في معناه الحفاظ إلى حد ما على العلاقات مع الغرب، وعندما يقال هو ضرورة حتمية فالغاية هو تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية وتحقيق مصالح الاقتصاد الوطني. أضف لذلك أن معظم دول الشرق تتميز بميزات قد لا تتوافر في الغرب، ومنها الجذور الحضارية والثقافية، وذلك مشجع على توظيف هذه العوامل من أجل توثيق العلاقات مع الشرق.

2- التوجه شرقاً على الصعيد الدولي:

بداية ظهر هذا التوجه نحو شرق القارة الآسيوية، من قبل الولايات المتحدة الدولة الأكبر في العالم، واشتمل هذا التوجه على أبعاد ثلاثة: دبلوماسية، واقتصادية، وعسكرية. وتحديداً على الصعيد الاقتصادي، انصرف هذا التوجه إلى تعميق التعاون التجاري مع دول المنطقة، والسعي لإنشاء منطقة للتجارة الحرة تحت مسمى "الشراكة عبر المحيط الهادئ" كإستراتيجية لإدماج الاقتصاد في تحالفات التجارة البينية في المنطقة. وهذا الاهتمام بشرق وجنوب آسيا يعود إلى قناعة الإدارات الأمريكية بأن آسيا تعد قارة المستقبل، ويتوقع الخبراء أن تستحوذ على نحو 50% من النمو الاقتصادي الدولي خارج الولايات المتحدة الأمريكية[3].

برزت أهمية العامل الاقتصادي في رسم العلاقات الدولية، في ثمانينيات القرن العشرين، وظهرت أهمية المنطقة الآسيوية بعد بروز النمور الآسيوية، والتجارب التنموية الناجحة في التسعينيات من القرن العشرين. وتأكدت أهميتها بشدة بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، حيث ركزت الولايات المتحدة بعد تلك الأزمة على القارة الآسيوية، لأن الصين وبقية النمور الآسيوية حافظت على معدلات مهمة للنمو الاقتصادي في مرحلة الكساد العالمي. ومثلت هذه الدول وغيرها في القارة الآسيوية فرصاً تصديرية للشركات الأمريكية. كما أن النمو الاقتصادي للهند أثار شهية دوائر

[1] - منصور محمد سرحان: الدكتور محمد جابر الأنصاري.. المفكر والأفكار، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص168- 169.
[2] - ابراهيم حميدي: أسبوع سوري من التوجه شرقاً: خطوة تكتيكية أم خيار استراتيجي؟
http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2006/60/2/
[3] - محمود حمد، 25 فبراير، 2013، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/20

المال والأعمال في الولايات المتحدة. فالهند اليوم تحتل المرتبة التاسعة في زمرة الاقتصاديات العشر الأضخم في العالم، هذا النمو المتسارع في ثاني أكبر دول العالم من حيث تعداد السكان مثل آنذاك طوق النجاة للشركات الأميركية. وبالفعل استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تجاوز الآثار المباشرة للأزمة، من خلال ربط شبكة من المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من القوى الدولية المؤثرة مثل الصين واليابان والبلدان العربية في منطقة الخليج العربي، وتمكنت الولايات المتحدة استقطاب نحو ١,٢ تريليون دولار من الاستثمارات الصينية في سندات الخزينة الأمريكية، و٩٠٠ مليار دولار من اليابان، و٤٥ مليار دولار من دول الخليج العربي. كما وقعت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في ٢٢ تموز ٢٠٠٩ معاهدة الصداقة والتعاون مع منظمة "الآسيان"، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية العضو السادس عشر فيها من خارج المنطقة.[1]

وفي العام 2010 فاق مجموع صادرات الولايات المتحدة لآسيا مجمل صادراتها لأوروبا لأول مرة في التاريخ، وتشير إحصاءات التجارة الخارجية الأميركية إلى تواجد 9 دول آسيوية ضمن قائمة الدول الخمس وعشرين الأولى من حيث التبادل التجاري مع الولايات المتحدة. وإذا ما تم استبعاد الجارين كندا والمكسيك فإن الدول الآسيوية تحتل المراكز الأول والثاني والخامس في قائمة الشركاء التجاريين للولايات المتحدة[2].

كما تؤكد الوقائع التاريخية والتطورات في العالم أن ألمانيا بديناميكيتها وشعبها وما يتمتع به من دأب في العمل وحرص على الإتقان والجودة وتركيز على إعادة بناء دولته، لم يقبل أن يظل منحصراً في قوقعته، بل أعاد النظر في بعض سياساته وأفكاره وممارساته، وكان مفهوم التوجه نحو الشرق من أبرز تلك المصطلحات والسياسات التي أعيد النظر فيها وتم أحياؤه في ثوب جديد ومضمون جديد ومنطلقات جديدة. وأول هذه المنطلقات هو عدم الاقتصار على التوجه الغربي عامة والتوجه المرتبط بأوروبا الغربية بمفردها وإنما بدء الانفتاح على أوروبا الشرقية وفي مقدمتها على الاتحاد السوفييتي السابق رغم الاختلافات الإيديولوجية، لإدراك ألمانيا أن السياسة الدولية تقوم على السعي نحو التوازن بوجه عام، وفي أوروبا بوجه خاص، ولا يمكن تحقيق ذلك دون الانفتاح على الشطر الثاني من أوروبا والذي كان يقع آنذاك تحت القيادة السوفييتية. وفي إطار تلك السياسة وجد الساسة الألمان ضالتهم المتجددة في الشرق الأوسط وهو منطقة إستراتيجية مليئة بالخيرات، هنا ركزت ألمانيا في تعاملها الجديد مع الشرق الأوسط على سياسة أكثر توازناً بين العرب والكيان الصهيوني، بالإضافة إلى الاتجاه شرقاً نحو الصين وجوارها الإستراتيجي، ولعل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين ألمانيا والصين من أكبر العلاقات لكل من البلدين على المستوى العالمي، فكلاهما يعد الشريك التجاري الثالث للآخر على المستوى العالمي بل إن ألمانيا هي الشريك التجاري الأول للصين على المستوى الأوروبي، ناهيك عن العلاقات مع اليابان والهند ودول النمور الآسيوية.

أما الاتحاد الأوروبي فقد توجه للشرق مبكراً، حيث أصدرت المفوضية الأوروبية عام 1995 ورقة استراتيجية تحدد فيها سياستها على المدى الطويل مع الصين، وركزت على دمج الصين في المجتمع الدولي كقوة دولية مسؤولة، مع دمجها في الاقتصاد العالمي[3]. ومع تطور الأوضاع، طُرحت فكرة عقد لقاءات القمة بين الصين والاتحاد الأوروبي خلال اجتماع بين دول آسيا وأوروبا (الأسيم ASEM) في مطلع عام 1998، واتفق الجانبان على عقدها سنوياً

[1]- شريفة فاضل محمد: العلاقات المصرية- الصينية بين الاستمرارية والتغيير (2003- 2013)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 420، شباط 2014، ص37.

[2] - محمود حمد، مرجع سابق.

[3]- ياسمين فاروق: فرنسا والتقارب الصيني- الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 167، كانون الثاني 2007، ص94.

وبانتظام[1]. وحتى الهند التي تعد من تلك الدول التي يتوجه العالم نحوها، أطلقت سياسة التوجه إلى الشرق، فأصدرت وثيقة "رؤية المنطقة الشمالية الشرقية" في عام ٢٠٢٠ ، التي أطلقها رئيس الوزراء الهندي في تموز 2008.[2]

وهذا ما اتبعته دول أمريكا اللاتينية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين عندما تعرضت لحصار أمريكي ظالم، وتبعته أيضاً مصر عندما تعرضت في التسعينيات من القرن العشرين لأزمة اقتصادية وبموجبها شكلت لجنة خاصة تدعى لجنة "دق الأبواب" مهمتها البحث عن متطلبات الأسواق الخارجية وتوجيه قوى الإنتاج المصرية لتحقيق ذلك[3]. إضافة إلى ذلك، فقد أعلن مدير البنك الدولي أنه ينبغي على البلدان العربية أن تراجع الدور الذي اعتادت القيام به مع أوروبا وأمريكا الشمالية، في ضوء ما يطرح على الساحة من مستجدات جديدة، وميل دفة الاقتصاد العالمي ناحية الصين والهند ودول الشرق؛ وأن هناك تحولاً بالفعل في حركة التجارة والاستثمار تدريجاً إلى دول الشرق ولكن مع معطيات ثقافية واقتصادية جديدة، وفي قواعد التعامل والتفاوض والتأهيل، وكيفية تعامل الاقتصادات العربية مع اقتصادات الشرق الصاعدة. لذا فالخيار الاستراتيجي بات واضحاً ويطلق عليه البعض "موسم الهجرة إلى الشرق " فالمصالح الحيوية والعلاقات التاريخية ممتدة عبر العصور بين دول الشرق والبلدان العربية. فالتفاهم المشترك تجاه القضايا المصيرية متوافر، وتطوير العلاقات العربية أو الخليجية مع دول الشرق الآسيوية هو التوجه الصحيح الذي يمكن أن يحقق ما تصبو إليه الدول من تقدم اقتصادي وثقافي وعلمي. والتوجه الخليجي شرقاً أمر تفرضه مبررات ودوافع مهمة ومتنوعة، تجمعها مصالح عدة بعضها استراتيجي وبعضها اقتصادي، كالاستفادة من التقدم الاقتصادي للنمور الآسيوية وخبراتهم وتجاربهم الواقعية في التنمية الشاملة، بعد أن ارتكز التعامل الاقتصادي الخليجي على مدار نصف القرن العشرين على الغرب، وهو أمر لم يحقق الحصول على التكنولوجيا المتطورة.[4]

ثانياً– مبررات التوجه شرقاً:

إن التوجه شرقاً، ليس نكاية بالغرب، وإنما لأن المصلحة الوطنية تقتضي تنويع خطوط التبادل التجاري، وليس من مصلحة سورية أن تكون نسبة 70% من علاقاتها مع قطب ما في العالم[5]، إذ من غير المعقول أن تبقى علاقاتها محصورة بهذا القطب الواحد، لكن يفترض المحافظة على العلاقات بشكل ما مع هذا القطب، حسب الضرورة، وليس هو من يجب أن يبقى مهيمناً على علاقة سورية الخارجية"، بل يجب تنويع هذه الخطوط بقدر تنوع الأقطاب الموجودة. إن التوجه شرقاً في سورية بعد سنوات من الانقطاع تقريباً مع اقتصادات دول الشرق، وبعد سنوات من التوجه غرباً بضغط وتوجه من الفريق الاقتصادي للحكومة آنذاك، وانتهاج هذا الفريق لسياسات ليبرالية واضحة إثر العمل على اعتماد سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي، وتطبيقها بشكل خاطئ يخالف جوهرها، يأتي هذا التوجه من أجل تحقيق جملة من الضرورات الاقتصادية، وبالتالي على الحكومة السورية أن تعي تماماً أن الدعوة إلى التحول في العلاقات الاقتصادية شرقاً، ليس بمشوار أو تغيير في لون وشكل الاقتصاد السوري عن ذي قبل، أو مجرد طرح يبحث في ماهية العلاقات الاقتصادية التي ستنتهجها، أو أن التوجه شرقاً قد ظهر نتيجة مزاج تتطلبه المرحلة الحالية فحسب، إن أهم مسوغ للتوجه شرقاً هو مصلحة الاقتصاد السوري الذي يجب أن لا يفهم من قصيري النظر أن الموضوع هو تطلع إلى

---

[1]– عباس جواد كديمي: بزوغ نجم الصين هو الدافع لعلاقات شراكة استراتيجية طويلة الأمد بين الاتحاد الأوروبي والصين، صحيفة الشعب اليومية أونلاين، 4 كانون الأول 2009، http://arabic.people.com.cn/99002/99022/6832638.html.

[2] - شريفة فاضل محمد: العلاقات المصرية- الصينية بين الاستمرارية والتغيير (2003- 2013)، مرجع سابق، ص38.

[3] - بعد أن توجهنا شرقاً .. خيارات اقتصادية بنظام المقايضة.. منتجات وطنية في أسواق المنافسة والجودة، جريدة البعث، سورية، العدد 15253، تاريخ 18 شباط 2015.

[4] - شريفة فاضل محمد: العلاقات المصرية- الصينية بين الاستمرارية والتغيير (2003- 2013)، مرجع سابق، ص38.

[5] - http://www.edpa.gov.sy/forms/articles/viewArticles.php?art_id=509

الاشتراكية أو الرأسمالية، وإنما هو المصلحة السورية بالدرجة الأولى، ولاسيما أن الاقتصاد السوري جرب الغرب كثيراً ولم يجن منه إلا العقوبات منذ الثمانينيات وحتى الآن، في حين أن الشرق لم يكن يوماً استعمارياً، وعلى الرغم من أن الدول كروسيا والصين لها مصالح بالتأكيد، ولكنها ليست دولاً استعمارية. ثم ما الذي يمنع من التوجه شرقاً، ما دام العالم ليس كله أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية. إن التوجه شرقاً يأتي تلبية لمتطلبات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، خاصة بعد أن أثبتت دول الاتحاد الأوروبي أنها فاقدة للموضوعية"، وبالتالي يمكن القول إن مبررات التوجه شرقاً تتمثل بجملة من الضرورات الاقتصادية، وفي مقدمة تلك الضرورات:

- يعد واقع الاقتصاد السوري من أهم مبررات التوجه شرقاً، فالتدقيق البسيط ببعض معطيات الاقتصاد السوري يؤكد ذلك بوضوح، إذ يلاحظ إن معدل الناتج المحلي الإجمالي في سورية، استمر نموه موجباً، بالأسعار الثابتة لعام 2000 خلال السنوات (2000– 2010)، وبوسطي نمو بلغ حوالي 5%[1]. ولكن هذا الاقتصاد تأثر بشدة نتيجة للعقوبات الاقتصادية الجائرة التي فرضتها كلٌّ من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية، حيث أدت إلى تراجع كبير وغير مسبوق في الناتج المحلي الإجمالي، فتدهور النمو الاقتصادي السنوي من 5% خلال الفترة (2000– 2010) إلى حوالي (–11,5%) وسطياً خلال سنوات الأزمة (2011– 2015)[2]. من جهة أخرى، فقد عانت التجارة الخارجية السورية من خلل واضح في الفترة مابين عامي 2006 و2011، إذ عانى الميزان التجاري السوري من عجز طوال الفترة المذكورة نتيجة عدم قدرة الصادرات السلعية على تغطية المستوردات السلعية. هذه الاختلالات في الميزان التجاري، أضرت بالاقتصاد الوطني، وبالقدرة على تحقيق احتياطي نقدي من العملة الصعبة في السنوات (2004–2011). كما تأثرت الصادرات والواردات سلباً بالعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها، ما أسهم في تركز الصادرات والواردات في عدد قليل جداً من الدول، إذ أنه وخلال الفترة (2006– 2010) احتلت الدول العربية مكانة الشريك التجاري الأول لسورية من ناحية الصادرات بما متوسطه حوالي (42%) من إجمالي الصادرات السورية خلال هذه الفترة، ثم الاتحاد الأوروبي (36,3%). ونتيجة لذلك فقد كان للعقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية أثر كبير على الاقتصاد السوري. ومن ناحية الواردات، احتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى كمصدر للواردات السورية بما متوسطه (26.8%) من إجمالي الواردات السورية، وجاءت في المرتبة الثانية بقية الدول الأوروبية (18,3%)، تلتها الدول العربية كثالث أكبر الشركاء التجاريين من ناحية الواردات مع سورية بما متوسطه (16.7%)[3]. ولكن ونتيجة للعقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية منذ عام 2011، فقد كان لقطاع التجارة الخارجية النصيب الأكبر من الخسارة التي تكبدها الاقتصاد خلال السنوات الأربع (2011–2014)، حيث قدرت خسائر القطاع التجاري حوالي 750 مليار ليرة سورية، مما انعكس سلباً على حركتي الصادرات والواردات، وبالتالي على الميزان التجاري وعلى الاستثمارات المنفذة، حيث تراجعت الصادرات السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي وتركيا بنسبة 93% و82% على التوالي خلال عامي 2011 و2012 (بصورة رئيسة الصادرات النفطية)، وقاد هذا الانخفاض في الصادرات إلى زيادة في عجز الميزان التجاري، الأمر الذي أسهم في انخفاض قيمة الليرة السورية[4]. وفي العام 2014 استحوذت الأسواق العربية على الحصة الأكبر من الصادرات السورية، بنسبة 69%، بارتفاع قدره (73%) عن العام 2010، بينما انخفضت حصة الدول الأوروبية لتصل إلى 9% بانخفاض قدره (70%)

[1] - التقرير السنوي التاسع للاستثمار في سورية، هيئة الاستثمار السورية، دمشق، 2015، ص7.
[2] - تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، دمشق، 2017، ص10.
[3] - الصادرات والمستوردات حسب البلدان والكتل الدولية خلال الفترة 2004- 2011، مرجع سابق.
[4] - تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، مرجع سابق، ص46.

عن العام 2010، في حين بقيت حصة الصادرات للبلدان الآسيوية مستقرة، وسجلت 18% من صادرات عام 2014.[1]

● الغرب عموماً لا يريد الخير والتقدم الحقيقي للمنطقة العربية، فالغرب هو منبع الاستعمار، ومن أهم أهدافه السيطرة على هذه المنطقة، وذلك لأسباب عدة، منها ما يتعلق بالموقع، ومنها أنها مصدر للثروات وفي مقدمتها البترول والغاز، وبالتالي فإن الغرب يتعامل مع المنطقة باعتبارها خطاً أحمر بالنسبة لأمنه القومي، ومن هنا فإن اتفاقية " سايكس بيكو" ووعد بلفور بإنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين،لم يكن مصادفة. لذلك فالغرب يبني علاقاته الاقتصادية مع الدول العربية على هذا الأساس. وخير مثال على ذلك العقوبات الغربية الظالمة على سورية منذ سنوات، وإغلاق الأبواب الغربية أمام دمشق والسعي إلى فرض"عزلة"عليها. لذا لماذا ترهن سورية نفسها لمصالح هؤلاء الذين فقدوا مصداقيتهم مع أنفسهم أولاً ومع الآخرين ثانياً، ولماذا لا تتوجه سورية نحو الشرق وإقامة أفضل العلاقات الاقتصادية مع الدول التي وقفت معها في ظلّ المؤامرة عليها، وتسعى لجعل العلاقة الاقتصادية مع هذه الدول تتعادل مع العلاقات السياسية، وهذه الدول أصبح لها بصمتها الخاصة على الاقتصاد العالمي. فإذا توافرت لدى السوريين (الإرادة والإدارة) فإن سورية تستطيع أن تتجاوز كل التداعيات المترتبة على العلاقات الاقتصادية مع الغرب الاستعماري.

● إن التوجه شرقاً لا يعني التقليل من الخبرات الغربية، والإسهامات العديدة التي لا يزال يقدمها الغربيون كثيرة، ولكن التجارب الناجحة تؤكد أنه من الأفضل دائماً التعلم من الناس ذوي الخبرة الأحدث، وهذا ما حصل في ماليزيا، فهي توجهت شرقاً في عهد "مهاتير محمد" بما عُرف بسياسة التوجه شرقاً (Look East Policy) للاستفادة من التجربة اليابانية، ومن قيم وأخلاقيات العمل لدى اليابان، وأساليب إدارة الدولة. فقد رأى رئيس وزراء الماليزي الأسبق أن ثقافة العمل في اليابان بشكل خاص هي الأنسب لقيم وتقاليد بلاده، وليس القيم السائدة في الغرب والولايات المتحدة، لسبب التحول السريع لليابان مقابل تحول طويل للدول الغربية تصل مدته لدى بعضها من مائة إلى مائتين عام. حتى أن الأمر هو أهم من ذلك حين يفهم من سياسة التوجه شرقاً، تبني قيم وأخلاقيات العمل السائدة الشرق، (في اليابان مثلاً بشكل خاص وكذلك كوريا الجنوبية) التي تقوم أساساً على الإنضباط الشديد والإخلاص التام لجهة العمل، والحرص على اختيار المدراء ليكونوا قدوة لموظفيهم. وهذا ما أكده "مهاتير محمد"، بقوله "إن أهم من القدرات الاقتصادية، هي المكونات الاجتماعية والثقافية التي شكلت مصدراً لهذه القدرات، هي المنظومة الأخلاقية لثقافة العمل"، من هذا المنطلق، من المناسب للدول العربية أن تتعلم في البداية من البلدان التي تحولت من بلدان نامية وزراعية إلى بلدان صناعية وفي فترة قصيرة مثل سنغافورة وماليزيا وغيرهما، بدلاً من النظر إلى بلدان غربية[2].

● رفض إعطاء الأولويات المطلقة في العلاقات الاقتصادية للأوروبيين الساعين لفرض شروطهم في التبادل الاقتصادي، وبذلك وضع حد لكل خطة أو سياسة اقتصادية لا تخدم مصلحة الاقتصاد الوطني. حيث يظهر الميزان التجاري السوري خلال الفترة (2004– 2010)، أن هذا الميزان كان خاسراً طول تلك الفترة، حيث ارتفع العجز في الميزان التجاري السوري من (42840) مليون ليرة سورية عام 2004 إلى (243145) مليون ليرة سورية في عام 2010.[3] وهذا دليل يضاف إلى الدلائل الأخرى على حجم الاختلال الذي وصل إليه حجم الخسارات في الميزان التجاري السوري. إذ يلاحظ من خلال دراسة خارطة التبادل التجاري التي كانت قائمة بين سورية ومجموعة الكتل

---

[1] – **المرجع السابق، ص49.**

[2] **- لماذا التوجه شرقاً، 27 نوفمبر 2013 http://cc.bingj.com/cache.aspx?q=%d8%**

[3] **- ملخص التجارة الخارجية السورية (1980- 2010)، نشرة إحصاءات التجارة الخارجية 2010، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، http://www.cbssyr.sy/trade/Foreign-Trade/2010/Trade-State1.htm**

الاقتصادية في دول العالم، حجم الاختلال في هذا التبادل وعلى أكثر من صعيد، فالصادرات السورية على سبيل المثال لا الحصر إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004، وصلت إلى ما يقارب 53.8% من إجمالي الصادرات السورية، وانخفضت هذه النسبة إلى 39.8% في عام 2011[1]. من جهة أخرى، إن مقارنة نسبة الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي، بنسبة التبادل التجاري لسورية مع أهم الاقتصاديات الصاعدة التي ما تزال الضرورات تلح والمصلحة تقتضي التوجه نحوها وهي (روسيا الاتحادية، الصين، الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا)، توضح التبادل الهزيل مع هذه الكتلة مجتمعة، حيث بلغت نسبة الصادرات السورية إلى الدول الصاعدة في عام 2004 ما يقارب 0.7% من إجمالي الصادرات السورية، وارتفعت هذه النسبة إلى 2.47% في عام 2011 من إجمالي الصادرات، أي أن هناك تحسناً في الصادرات مع هذه البلدان، ولكن نسبتها هزيلة مقارنة بالعلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي الذي شكل الوجهة المفضلة للصادرات السورية. من جهة أخرى، فإن الأرقام الرسمية عن المستوردات السورية ليست بأحسن حال عن الصادرات، لأن 16.3% من المستوردات السورية في عام 2004 كانت تأتي من الاتحاد الأوروبي، بينما ارتفعت إلى 28% في عام 2011. في حين تشير الأرقام إلى أن التبادل التجاري لسورية مع الاقتصاديات الصاعدة (روسيا الاتحادية، الصين، الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا) كان أقل نسبةً، حيث لم تتعدَّ المستوردات السورية من هذه الكتلة الاقتصادية في عام 2011 ما نسبته 23% من إجمالي المستوردات[2]. أي أن الكفة بقيت لمصلحة الطرف الأوروبي على حساب هذه الدول المهمة على الصعيد العالمي. هذه الاختلالات في الميزان التجاري، أضرت بالاقتصاد الوطني، وبالقدرة على تحقيق احتياطي نقدي من العملة الصعبة في السنوات (2004–2011)، وهذه من العوامل المهمة التي كان يجب أن تدفع إلى التحول الاقتصادي شرقاً، لأن جميع الأرقام الرسمية المسجلة لدى الحكومة خلال هذه الفترة تظهر أن السياسات الاقتصادية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، سعت إلى زيادة التبادل التجاري مع الطرف الأوروبي وكان المفضل والمدلل. وعلى الرغم من أن تلك السياسات لم تحقق التوازن المفترض والمطلوب بالعلاقات مع الكتل الاقتصادية المختلفة بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني، إلا أن الحكومة ظلت في الطريق ذاته. ولعل هذه كانت أحد الأسباب الرئيسية لتكون العقوبات الأوروبية أكثر تأثيراً وعمقاً على الاقتصاد والشعب السوري معاً، ولكن الذي لم يُفهم رغم كل هذه الاختلالات استمرار البعض في وقوفهم بموقف الرافض لأي تحول جدي في العلاقات الاقتصادية مع دول العالم، على الرغم من الحاجة الكبيرة لذلك. باختصار، إن التوجه شرقاً، هو فرصة ذهبية لتصحيح العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين سورية والكتل الاقتصادية المختلفة، والبوابة المثلى لإعادة هيكلية جديدة للصادرات السورية، بعد التشوه الحاصل في التبادل التجاري لسورية مع الكتل الاقتصادية في العالم، لأن معظم التبادل التجاري كان من الغرب فقط، والذي أتى كنتيجة طبيعية للرهان على العلاقات الاقتصادية مع الغرب من قبل صانعي ومنفذي السياسات الاقتصادية، وهذه الاختلالات في الميزان التجاري، أضرت بالاقتصاد الوطني، وهي إحدى العوامل التي كان يجب أن تدفع إلى التحول الاقتصادي شرقاً، فهذا الضرر ما كان ليحدث بالحدة نفسها، لو أن هناك توازناً في العلاقات الاقتصادية مع الكتل الاقتصادية.

- إن اختيار الحكومة السورية لشعار التوجه شرقاً هو الضمان في هذه الحرب العدوانية التي تتعرض لها سورية منذ عام 2011، وذلك لسد الثغرات الناتجة عن العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وخاصة من قبل الاتحاد الأوروبي والدول العربية، هذه العقوبات التي لم تترك آثاراً سلبية على الاقتصاد السوري فحسب، وإنما كان لها

[1] – الصادرات والمستوردات حسب البلدان والكتل الدولية خلال الفترة 2004- 2011، خلاصة التجارة الخارجية، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، http://www.cbssyr.sy/trade/tab2.htm

[2] - المرجع السابق.

انعكاساتها المباشرة على معيشة المواطن السوري بكل جزئياته وتفاصيله اليومية، وبشكل وصل إلى مستويات لم تعد مقبولة. وبذلك أصبح التوجه نحو دول آسيا وأمريكا اللاتينية ضرورة ملحة وذلك مع ازدياد تعرض الاقتصاد السوري للعقوبات المفروضة من قبل الدول الغربية والعربية، وبالتالي فإن التوجه شرقاً يمثل فرصة كبيرة لإثبات الذات واستثمار الموقع الجيوسياسي لسورية بشكل يمكنها التخلص من الالتزامات غير العادلة مع الدول العربية والغربية التي كانت الاتفاقيات معها مجحفة بحق سورية.

- إن الخارطة الاقتصادية للعالم اختلفت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فعلى صعيد التغيير في خريطة القوى الاقتصادية عالمياً، إن قوة الدول الصاعدة سوف تكون الأقوى، وبخاصة الصين، التي أصبحت تحتل المرتبة الثانية من حيث الصادرات على مستوى العالم، واحتفاظها بأكبر رصيد من احتياطي النقد الأجنبي المقوم بالدولار[1]. فقد بدأ بروز دور الاقتصاديات الصاعدة في النظام الاقتصادي الدولي يتزايد بشكل مطرد منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008، والتي أثرت بدورها على اقتصادات الدول الغربية بشكل كبير، لدرجة أن هذه الدول شهدت انهياراً في نموها الاقتصادي بشكل لم تشهده من قبل، وفي المقابل حافظت دول "البريكس" على استقرار نموها الاقتصادي في أعقاب هذه الأزمة، وكانت آثارها طفيفة جداً. ومع تزايد حدة الأزمة المالية العالمية، وعدم قدرة مجموعة G7 والمؤسسات الاقتصادية الدولية على مواجهتها، لجأت هذه الأخيرة إلى الاقتصاديات الصاعدة لمطالبتها بالعمل المشترك على مواجهة تداعيات هذه الأزمة، حيث استطاعت الاقتصادات الصاعدة بشكل عام، ومنها دول "البريكس" بشكل خاص، مواجهة الأزمة المالية وآثارها وتداعياتها. من هنا بدأ دور الاقتصادات الصاعدة في التأثير على النظام الاقتصادي العالمي، ويتجلى هذا التأثير من خلال الأدوار التي تقوم بها في المؤسسات الاقتصادية العالمية، ففي مداولات واجتماعات منتدى العشرين G20، بدأ بروز مجموعة "البريكس" في التأثير على صندوق النقد الدولي، حيث أعرب قادة "البريكس" في إطار فعاليات قمة G20 في "لوس كابوس" بالمكسيك، عن استعدادهم للمساهمة في زيادة موارد صندوق النقد الدولي الذي لجأ إليه الأوروبيون كثيراً بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، وقد عرضت دول المجموعة تقديم حوالي /6.4/ مليار دولار[2]. إلا أنها اشترطت بالمقابل زيادة حصصها من التصويت في صندوق النقد الدولي بنسبة 5%، نظراً للتغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي، وضمان تمثيل البلدان الفقيرة في المسائل التي يختص بمعالجتها الصندوق[3].

- تطوير العلاقات الاقتصادية مع التجمعات والتكتلات الاقتصادية الدولية، ومن أهمها تجمع دول "البريكس"، الذي يشكل من حيث المساحة، ربع مساحة اليابسة (نحو 40 مليون كم2)، وعدد سكانه يفوق 3 مليارات نسمة أي أكثر من 40% من سكان الأرض، ويملك أكثر من خمس الناتج القومي العالمي، ومن المتوقع كما يرى بعض الاقتصاديين، أن تنافس اقتصاديات هذه الدول بحلول العام 2050، اقتصاد أغنى الدول في العالم حالياً[4]. يلاحظ أن

[1] - عبد الحافظ الصاوي: الاقتصاد العالمي.. الأزمة وآفاق الحل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تشرين الأول 2011، ص4.

[2] – مصطفى العبد الله الكفري: "مجموعة العشرين الكبار وقمة سان بطرسبورغ 2013 منتدى غير رسمي للدول الصناعية الكبرى"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 420، 2014، ص80.

[3] - Wang Gungwu & Zheng Yongnian: China development and governance, Singapore, World scientific publishing, 2013, p496.

[4] - -Rajiv Biswas: Reshaping the Financial Architecture for Development Finance: the new development banks, Working Paper, London school of economics and political science & Global south unit, No. 2, 2015, p 4.

- World Development Indicators database, World Bank, 11 October 2016, p1

- توم ميريك وآخرون: قوة 1,8 بليون: حالة سكان العالم، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2014، ص111-113.

الإمكانات الاقتصادية والبشرية الهائلة لدول تجمع "البريكس"، تتيح لسورية مصلحة قوية وكبيرة في تعزيز علاقاتها التجارية مع هذا التجمع، إذ أن ذلك يساعدها في التعامل مع آفاق اقتصادية كبيرة واندماجها بشكل أفضل وأكثر إيجابية مع الاقتصاد العالمي، كما تعد أسواق هذه الدول سوقاً واسعة أمام المنتجات السورية، ويمكن الاستفادة من تجارب هذه الدول في بناء الرأسمال البشري. إضافة إلى ذلك، فإن أغلب احتياجات سورية يمكن أن تؤمنها من هذه الدول، وكتأكيد عملي على ذلك فإن روسيا تعد من أكبر الدول في العالم المصدرة للطاقة وهذا سيساعد في حل أزمة الطاقة التي تعاني منها سورية، كما أن الصين تشهد ثورة صناعية وخاصة في مجال تصنيع وسائل الإنتاج ولا سيما في مجال الصناعات التحويلية وسورية بأمس الحاجة لذلك، في حين تشهد الهند تطوراً في كل الصناعات، وكذلك جنوب أفريقيا التي تنتج بحدود 34% من إنتاج القارة الأفريقية، كما تعد البرازيل أكبر مصدر للمواد الغذائية، ومن جهة أخرى إن سورية بحاجة إلى التوجه شرقاً أكثر من ذي قبل، بالنظر إلى العقوبات الاقتصادية الجائرة المفروضة على الشعب السوري، وما تحاول فرضه من مواقف على سورية عن طريق الاقتصاد، على حين يتوافر لسورية فرص ذهبية لإنعاش الاقتصاد ورفع معدلات نموه عن طريق شراكات تجارية، تعزز شروط التبادل التجاري الخارجي لسورية، مع دول تلجأ إليها ذات الدول التي تحاصر سورية. عندها يمكن تحقيق قفزة نوعية بالاقتصاد السوري، ويصبح بالإمكان استثمار الفرص المتاحة لتحقيق المبادلات التجارية بصورة متكافئة تحقق المنفعة المتبادلة لكل الأطراف، وبما يؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري السوري، والوصول بالتالي إلى بناء اقتصاد قوي مستقل. كما يمكن الاستفادة من الاحتياطيات الكبيرة لدول تجمع "البريكس" من العملات الأجنبية، وذلك من خلال الإقتراض من هذه الدول لإنجاز مرحلة إعادة الإعمار في سورية. من جهة أخرى، فقد استطاعت الدول الصاعدة وبخاصة الصين والهند والبرازيل تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، كما حصلت على نصيب أكبر من الاستثمارات الأجنبية، في الوقت الذي كان فيه أداء دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية متراجعاً في تلك المؤشرات. حيث أن المعدلات المرتفعة للناتج العالمي في عام 2010 لم تكن متوازنة؛ ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل النمو الاقتصادي نحو 2.5% لدى الدول المتقدمة، نتيجة العديد من المشكلات الجوهرية في بنية العديد من البلدان المتقدمة، وطريقة التعامل معها، سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية، فكلاهما يعاني من مشكلات مالية ضخمة، تزامن ذلك مع تراجع في معدلات النمو للنشاط الإنتاجي وارتفاع معدلات البطالة. بالمقابل ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي إلى نحو 7,5% في المتوسط لدى الدول الصاعدة.[1] وبالتالي أصبح هناك تحولاً عالمياً بنيوياً يقوم على أن البنية الصناعية والقدرات الصناعية لم تعد تتمركز في الغرب، وإنما نمت بشكل كبير في آسيا أولاً وفي أمريكا اللاتينية ثانياً. ويساق ذلك على التطور التكنولوجي الذي لم يعد حكراً على الغرب بل نما وتطور وتوطن في الشرق. كذلك أصبح هذا الشرق سوقاً بذاته نتيجة ارتفاع مستوى الدخل ونمو الطبقة الوسطى. إنَّ دول تجمع "البريكس" تعلن دعمها للدول النامية وزيادة معدلات النمو فيها، وتدعيم علاقات اقتصادية دولية متوازنة، ورفع معدل تمثيل الدول النامية في المنظمات والفعاليات الاقتصادية الدولية، بالتوازي مع رفع الغبن الاقتصادي عن الدول النامية، كما أن أبرز ما تحققه دول تكتل "البريكس" هو إقامة علاقات اقتصادية بعيداً عن العملات الرائجة عالمياً نتيجة سيطرة بعض الدول مثل الدولار واليورو وسواه، ومن المعروف أنه عندما فتحت الولايات المتحدة أسواقها للصين، والصين للولايات المتحدة، كان الميزان التجاري الأمريكي خاسراً لمصلحة الصين، ومن ثم هل يعد توجه سورية إلى دولة كبرى كالصين خطأ إستراتيجياً، في وقت سعت فيه الولايات المتحدة نفسها إلى شراكة تجارية مع الصين، ومن ثمَّ فإنَّ منطق التجارة ومصالح شعب سورية

[1] - **عبد الحافظ الصاوي: الاقتصاد العالمي.. الأزمة وآفاق الحل، مرجع سابق، ص2- ص7**

تقضي بالتوجه صوب دول الشرق، وعليه يجب عدم تفسير توجه الاقتصاد السوري شرقاً على أنه ضعف، بقدر ما هو رؤية وقراءة لمتغيرات الاقتصاد العالمي والمنظمات الاقتصادية العالمية بشكل عام، مع الأخذ بالحسبان أن سورية بحاجة إلى التوجه شرقاً أكثر من ذي قبل، بالنظر إلى العقوبات الاقتصادية الجائرة المفروضة على الشعب السوري، وما تحاول فرضه من مواقف على سورية عن طريق الاقتصاد على حين يتوافر لسورية فرص ذهبية لإنعاش الاقتصاد ورفع معدلاته عن طريق شراكات تجارية مع دول تلجأ إليها ذات الدول التي تحاصر سورية، ومن ثم لماذا تبقى سورية تحت رحمة الحصار وأمامها هذه الفرص. ثم إن تكوين علاقات اقتصادية فعالة وجدية مع التكتلات الاقتصادية للدول الصاعدة قد ينتج عنه هذا توازناً أكبر في الميزان التجاري، وشروط أكثر عدالة في استخراج النفط السوري الذي يعد من أكثر القطاعات نيلاً للعقوبات الأوروبية الغربية.

- الاستفادة من تجارب دول الشرق، فمثلاً من خلال الاطلاع على التجربة الصينية، يمكن القول أنها اعتمدت سياسة إصلاحية أعطت ثمارها بتسجيل الصين معدلات نمو سنوية تقارب العشرة في المئة أو أكثر وهذا ما حظي بإعجاب العالم، وفي هذا الصدد يمكن القول أن بإمكان سورية أن تستفيد من هذه التجربة في برامجها للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. كما يمكن الاستفادة من إمكانات الصين الهائلة في إقامة صناعات عديدة تحتاجها سورية مثل الصناعات النفطية والبتروكيميائية والغذائية، وفي إقامة مشروعات البنى التحتية التي تحتاجها في جميع المجالات، كما يمكن التعاقد لتوريد المواد الخام وبعض المنتجات السورية إلى الصين، والعمل على تعزيز التبادل التجاري من خلال منح السلع السورية المصدرة إلى الصين ميزة تفضيلية، وذلك نظراً للعجز الكبير في الميزان التجاري، والعمل على فتح قناة لتحويل الأموال بين البلدين بالعملات المحلية[1].

- إن التوجه الاقتصادي لسورية نحو الشرق يسلك مساره لتوزيع المخاطر الاقتصادية في ذروة الأزمات، وبالتالي إن هذا التوجه يأتي ضمن التوجهات السياسية والاقتصادية شرقاً للبحث عن الفرص والإمكانات الداعمة لهذا التوجه وتحقيق اندماج الاقتصاد السوري مع الاقتصادات الشرقية بشكل إيجابي وفعال[2]. من جهة أخرى، لا يكتسب التوجه الاقتصادي نحو الشرق أو نحو مناطق أخرى من العالم أهميته من المبدأ الاقتصادي القائم على ضرورة (توزيع المخاطر) في أوقات الأزمات فقط، وإنما أيضاً من المبدأ الآخر المقابل له المتمثل في زيادة (فرص النمو) خلال فترة الاستقرار، وهناك مؤشرات كثيرة تصب في قدرة هذا الخيار على تحقيق مزيد من النمو في العلاقات الاقتصادية والتخلص من تبعات بعض السياسات، منها[3]:

- نجاح هذه الدول في تحقيق نهضة صناعية وتقنية وتجارية كبيرة، يمكنها أن تشكل تجربة مهمة يستفاد منها في سياق عملية الإصلاح الاقتصادي. كما أن النماذج الاقتصادية الشرقية تقوي الاعتماد على الذات، فعلى سبيل المثال أبدت بيلاروسيا رغبة جادة وقوية لدعم سورية اقتصادياً من خلال إقامة معامل مشتركة لصناعة وسائط النقل الجماعية، كما تعهدت بمساعدة سورية في بناء المعامل وتدريب الخبرات السورية مما يؤدي إلى الاستفادة من الخبرات البيلاروسية.

- وجود فرصة للعديد من السلع التصديرية السورية لدخول أسواق تلك الدول، وكل ما تحتاجه هو بعض الدعم والمتابعة وتبسيط الإجراءات.

---

[1] - تباين في الصادرات السورية إلى الصين ونمو مستورداتنا منها، 2012/4/25، http://www.aliqtisadi.com

[2] - سامي عيسى، دراسة عن توجه اقتصادنا نحو الشرق، 14 مقترحاً لتطوير العلاقات الاقتصادية مع البلدان الصديقة، صحيفة تشرين، 2012/9/19، http://archive.tishreen.news.sy/tishreen/public/read/268170

[3] - المرجع السابق.

-توافر بديل لكثير من المواد التي تستوردها سورية من بعض الدول الأوروبية في الأسواق الجديدة، الأمر الذي من شأنه الحد من تأثيرات أية عقوبات اقتصادية سياسية.

- جاذبية القطاعات الاقتصادية في سورية وقدرتها على استقطاب استثمارات من تلك الدول بفضل بعض المزايا والتسهيلات الخاصة.

ثالثاً- تحديات التوجه شرقاً والإجراءات المطلوبة لإنجاح التوجه:

1- التحديات والمعوقات أمام الاقتصاد السوري لنجاح التوجه شرقاً:

أ- إن توجه الاقتصاد السوري نحو الشرق له تحديات ومزايا بآن معاً، وعلى الرغم من أن التحديات صعبة، إلا أن التغلب عليها وتجاوزها ليس مستحيلاً، ومن أهمها أن يكون الاقتصاد السوري متأقلماً في علاقاته وهياكله الإنتاجية، وفي طبيعته على المستوى الفني والتقني مع متطلبات هذا التوجه، وهذا يتطلب وقتاً لا بأس به لاسيما أن الاقتصاد السوري ظل لعشرات السنوات متجهاً نحو الأسواق العربية والأوروبية التي رسخّت اتجاه الصادرات والمستوردات السورية، وهذه الأسواق مختلفة تماماً عن أسواق الشرق، وإن لم يكن هذا الاختلاف جذرياً، إلا أنه اختلاف واضح وقائم. لذلك لدخول الأسواق الشرقية يحتاج التوجه إلى دراستها بشكل واف، ومعرفة أذواقها، وإمكانياتها الاستهلاكية، إضافة لتسهيل الاتفاقيات الحكوميات، أو الخاصة. وبموجب التوجه شرقاً، إن السياسات الاقتصادية ملزمة بإعادة هيكلة الاقتصاد، وبنية المؤسسات والتشريعات والاتفاقيات، بما يتناسب مع هذا التوجه، وذلك يعد من المصاعب الاقتصادية على الصعيد التنفيذي.

ب-إن المشكلة ليست بالتصدير فهناك أسواق جديدة يمكن الدخول إليها، ولكن المشكلة في المادة الأولية فالاقتصاد السوري اقتصاد متنوع زراعي بالدرجة الأولى ويحقق المزيد من الاكتفاء الذاتي، وبالتالي فإن معظم الصناعات الوطنية تقوم على هذا الاكتفاء، وعلى وجود البنية الزراعية التي تشكل المادة الأولية لهذه الصناعة، ولكن المشكلة الأساسية هي تجاهل قطاع مهم هو قطاع (الصناعات الفكرية) الذي لم يستثمر بالشكل المطلوب، وتسخير هذا القطاع لخدمة وتطوير كل مكونات الصناعة الوطنية، والأهم من ذلك الاهتمام الكبير بالقطاع البحثي العلمي لإيجاد بدائل متنوعة وخضوع كل ما هو قائم للتطوير والتحديث بما ينسجم واستراتيجية الدولة بتطوير قطاعاتها الاقتصادية، ولاسيما أنه القطاع الذي تبنى عليه كل قضايا التطور في معظم المجالات، إضافة إلى ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الصديقة في هذا المجال، على سبيل المثال الهند وصناعة البرمجيات، وإيران وتجربة الهندسة العكسية، والصين وروسيا وغيرها من البلدان التي تقوم صناعاتها على تنوع صناعي متطور باستمرار.

ت-التركيب الهيكلي للميزان التجاري السوري، والذي يعتمد بشكل أساسي على تصدير المواد الخام واستيراد السلع المصنعة، حيث أن نصف المنتجات السورية تتمثل بالمواد الخام (النفط الخام، الفوسفات، الألمنيوم بمستوى تصنيع أولي، الأخشاب..وغيرها من المواد الأولية). أما السمة العامة لتصدير فوائض المنتجات الزراعية، هو تصديرها طازجة، بدون تصنيع أو تغليف، وكذلك الأمر لمنتجات المحاصيل الاستراتيجية، (القطن على الرغم من توافر دعائم صناعته، فهو يصدر خاماً بنسبة كبيرة، والقمح بدون طحنه أو تحويله إلى منتجات غذائية، والأغنام أيضاً يصدر أغلبها بالرأس، أي بدون الاستفادة من قيمة الجلود المضافة، وقيمة تقطيع اللحوم وغيرها). بينما كان نصف الواردات السورية من الخارج هي مواد تامة الصنع، وليست مواد للاستخدام الصناعي أو نصف مصنعة، فتستورد سورية، مثلاً، المازوت بعد أن تصدر النفط الخام، وتستورد الأسمدة على الرغم من فوائض إنتاجها، وتستورد الأعلاف عوضاً عن تصنيعها بالكامل، وتستورد الألبسة والأحذية، وتستورد طبعاً الآلات والتكنولوجيا التي لم تستطع أن تصل لتصنيعها، ولن تصل إذا استمر هذا النموذج الذي يعتمد على بيع منتجات البلاد بدون الاستفادة منها لأقصى حد ممكن.

ث–ارتفاع كلف الإنتاج في سورية وخاصة المواد الأولية المستوردة من الدول الآسيوية نتيجة ارتفاع أسعار شحنها إلى سورية جراء البعد الجغرافي كالصين، ولذلك ما يحتاجه الصناعي أن تقوم الحكومة بإبرام اتفاقيات تجارية سريعة وإسعافية مع الدول الصديقة، بحيث تمنح هذه الاتفاقيات مزايا تفضيلية للبضائع السورية وإعفاءات جمركية.

ج–بالنظر لأنواع الاستثمار الموجود في سورية فإنها تتوزع في صناعات غير مجدية اقتصادياً، وليست من عوامل التنمية الاقتصادية المستقبلية. فهي بمعظمها في مجال العقارات أو المصارف بينما تفتقد سورية للاستثمار في المجالات التكنولوجية والصناعية، مع أن لديها إمكانيات وكوادر وصناعات يمكن الاعتماد عليها وتطويرها مثل صناعة البرمجيات،كما تفتقد إلى صناعات أكثر تقدماً مثل الكمبيوترات والتقنيات الإلكترونية.

ح–لا يزال التوجه شرقاً في أساسياته الكثيرة مجرد حبر على ورق، ولم يفكر أحد بعد بمأسسته، لأن هذا التوجه لم يضع قدميه بعد على السكة الصحيحة، ألا وهي إعادة هيكلية جديدة للصادرات السورية، وبناء علاقات اقتصادية مع اقتصاديات منسية وغائبة عن خارطة التبادل التجاري لسورية، لعلها تردم بعضاً من فجوة التبادل التجاري مع الكتل الاقتصادية، وتصحح شيئاً من التشوه الحاصل عبر عقود في بنية التبادل التجاري لسورية.

خ–الأفكار السائدة عند البعض وعلى الأخص عند أصحاب القرار الاقتصادي المتمثلة بتقديس الغرب، والعقدة والدونية تجاهه، وكأن العالم هو الغرب فقط، وقناعة هؤلاء أن لا يمكن تحقيق تطور اقتصادي إلا من خلال الغرب، على الرغم من أن الغرب بمعظمه يدرك أهمية الشرق في العلاقات الاقتصادية الدولية.

د– الحذر من تكرار السياسات الاقتصادية السابقة، إذ إن التاريخ الاقتصادي في سورية، يؤكد احتراف السياسات الاقتصادية السورية المتعاقبة، إطلاق الشعارات البراقة على مدى سنوات؛ ويلاحظ أن التجارب الاقتصادية السورية كشفت أنه في الوقت الذي انشغل فيه المحللون بمناقشة هذه الشعارات المطروحة شكلاً، ومضموناً، كان الواقع وظروفه المعاشة، يفرض سياسته الخاصة، التي تفرض سطوتها على شؤون الاقتصاد، والبلاد، فهي رفعت شعارات، لا للخصخصة، لا لبيع القطاع العام، في تسعينيات القرن الماضي، ولكن في الواقع انشغلت تلك السياسات بتنفيذ وصفة البنك الدولي، عبر تقليص القطاع العام، وزيادة الرواتب والأجور، والحد من الدور الاجتماعي للقطاع العام، ثم تلا ذلك مع بداية الألفية الجديدة، شعار الإصلاح والتحديث، لتشغل المؤسسات التنفيذية بتطبيقه، ولمدة أربع سنوات، كانت النتيجة عدم الوضوح في السياسة الاقتصادية والاجتماعية، ثم تم رفع شعار " اقتصاد السوق الاجتماعي"، ليشهد الواقع بجرأة تنفيذ سياسات اقتصادية ليبرالية، انعكست آثارها، وحتى الآن، لذلك الخشية أن يكون شعار التوجه شرقاً، مثل الذي سبقه.

ذ– إن تواجد الفساد الإداري والمالي يشكل آفة خطيرة تؤثر سلبياً على قوة الدولة الشاملة بكافة قطاعاتها، ويفشل أية سياسة اقتصادية مستقبلية.

2– الإجراءات المطلوبة لإنجاح التوجه شرقاً:

يفترض تنفيذ شعار التوجه شرقاً تحقيق تغييرات جذرية في بنية الاقتصاد السوري، بما يخدم الوطن والمواطن، فعلى الحكومة السورية البدء بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع الدول الصديقة، ووضع خططاً تنفيذية سنوية وخمسية وعشرية، خلال فترة قريبة، لإنجاز التغييرات الاقتصادية الجديدة، التي تعيد الاعتبار لقطاعي الصناعة والزراعة، وبث الحياة في القطاع الإنشائي، الذي يجب أن يوكل له الجزء الأهم من تنفيذ هذه الخطط، القادرة على ترجمة أي شعار، مع الأخذ بالاعتبار أن التوجه الجديد لا يعني الاستبدال، أو الاستغناء عن دول معينة، بقدر ما هو تنميم الأسواق، وترميمها، وفتح آفاقها، حسب الظروف والواقع، ووفقاً للمصالح والمنافع والمكاسب المحققة، كبوصلة لأي توجه اقتصادي، وعموماً إن لم يواكب كل ذلك توجيه ضربة قاضية للتسرع والارتجال في التخطيط والتنفيذ، وشفافية عمل المؤسسات الاقتصادية، وتنظيم هيكلها البنائي، فلا

يفاجأ أحد بعد سنوات إن عاد الاقتصاد السوري إلى نقطة الصفر. تتمثل أبرز الإجراءات المطلوب اتخاذها من قبل سورية لتفعيل التوجه نحو الشرق بالآتي:

- إصلاح القطاع العام الذي يعد الحلقة الأساسية والأهم في هذا التوجه، والذي يقوم على وجود قطاع عام كفء ومنافس، يدار بأسلوب عصري ويشكل ضمانة أكيدة للتطور والتنمية في البلد ويختلف كلياً عما هو قائم حالياً. وذلك من خلال دراسة الوضع الراهن للهيئات والمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والإداري، والتكييف القانوني الذي ينظم عمل المؤسسات وآليات البدء بإصلاح القطاع العام سواء ما يتعلق بالمدخل المالي أو التنظيمي أو القانوني. إضافة إلى تطوير الإدارة في القطاع العام في ضوء مبادئ وتجارب الإدارة الحديثة وتأهيله للعمل وفق آلية السوق وتعزيز قدرته على المنافسة. وذلك بهدف إعادة بناء القطاع العام الاقتصادي على أسس قوية وتعظيم مساهمته في عملية التنمية في المرحلة القادمة وتقديم المؤسسات والشركات العامة خدماتها بأعلى مستوى من الفعالية والكفاءة والجودة. وبقدر ما يكون القطاع العام مؤهلاً وقادراً بقدر ما يعزز جدارته بقيادة التنمية، وبقدر ما يبقى بدون إصلاح تضعف قدراته ويترهل ويبقى عبئاً على التنمية وعائقاً لها.
- تفعيل التعددية الاقتصادية، بحيث تقوم هذه التعددية على ركائز ثلاثة:

– القطاع العام وهو صاحب الدور القيادي في عملية التنمية باعتبار "أن تحقيق التنمية الاقتصادية مسؤولية يقع على عاتق الدولة"، ويترتب على القطاع العام أن ينهض بمسؤولياته الأساسية القيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكن من المؤكد بعد أن يتخلص من عيوبه وأمراضه التي تعيق عمله.

– القطاع الخاص باعتباره شريكاً أساسياً في عملية التنمية.

– القطاع المشترك كأسلوب للتعامل بين القطاع العام والقطاع الخاص في المجالات التي يكون فيها هذا التعاون هو الصيغة المناسبة أو الأنسب لتحقيق أهداف محددة أو ممارسة أنشطة " في أكثر من مجال من مجالات التنمية ".

في هذا السياق تبدو التعددية الاقتصادية أنسب الصيغ الاقتصادية لأنها الصيغة التي تفسح المجال لكافة الفعاليات الاقتصادية القائمة أو التي يمكن أن تقوم لتمارس نشاطها وتؤدي دورها المرسوم في عملية البناء الوطني. إلا أن تفعيل هذه التعددية يتطلب أولاً إجراء مراجعة شاملة وتقويماً دقيقاً وموضوعياً لكل القطاعات الاقتصادية وتحديداً لمواقع الصواب والخطأ ومواطن القوة والضعف؛ ومن ثم توضع الحلول المناسبة طبقاً لأسس ومعايير تستنبط من الواقع ومن تجارب الدول الأكثر نجاحاً في تحديث وتطوير اقتصاداتها. كما يستوجب كذلك تحديداً واضحاً للأهداف وللسياسات الاقتصادية في الآجال القريبة والمتوسطة والبعيدة، وللنشاطات الاقتصادية الرئيسية التي يجب أن تحتفظ الدولة بملكيتها وإدارتها بشكل كامل وتترك النشاطات الأخرى للقطاعين الخاص والمشترك.

- يفترض عدم ترك الأمور للصدف، بل يحتاج التوجه شرقاً إلى تخطيط عالي المستوى، ويمكن ذلك عن طريق تشكيل "خلية أزمة اقتصادية" برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مهمتها ما يلي:

–وضع هيكلية جديدة للصادرات السورية، وإجراء مسح ميداني للميزات السلعية السورية القابلة للتصدير وهي كثيرة سواء كانت زراعية أم صناعية. وهناك الكثير من الدول الصديقة هيكلية اقتصادها متفقة بشكل كبير مع هيكل الصادرات والمستوردات السورية. كما يفترض اعتماد عمليات المقايضة لتسهيل انسياب السلع من سورية للخارج وبالعكس، خاصة مع الدول الصديقة، حيث يمكن الاستغناء عن الدولار واليورو عن طريق مبادلة السلع بسلع وذلك بعد دراسة الأسواق. وذلك لا يعني أن سورية تنقصها الاحتياطات النقدية بل على العكس، وأكبر دليل على ذلك أن الهند وروسيا يوجد بينهما اتّفاق

للتعامل بالعملات الوطنية والتبادل السلعي. وتكفي الإشارة إلى أن هناك 62% من تعاملات أوروبا هي داخلية[1]. لذلك يجب العمل على دراسة نظام المقايضة وجدواه مع كل دولة من الدول الشرقية على حده، ليتم إعداد خارطة للتجارة الخارجية، تتضمن الصادرات والمستوردات، حيث تشير التقديرات الأولية إلى إمكانية تأمين (90–100%) من احتياجات السوق السورية من هذه الدول، التي تستطيع أن تستوعب أسواقها حوالي 80% من المنتجات السورية، ونظام المقايضة يقدم قيمة مضافة على الاقتصاد السوري، فضلاً عن إيجابياته المتمثلة في توفير تكاليف النقل، والحد من استنزاف القطع الأجنبي، وتأمين التدفق السلس للبضائع، وتصدير فائض الإنتاج.

- إعداد خريطة التجارة الخارجية (صادرات ومستوردات) من وإلى الأسواق الشرقية، واعتمادها في هذه الدول.
- سبر الأسواق الداخلية واحتياجاتها وتحديد مصادر تأمينها من الدول الصديقة.
- ترتيب أولويات السلع حسب أهميتها بالنسبة للسلة السلعية للمستهلك.
- تحديد إمكانية مبادلة هذه الاحتياجات بمنتجات سورية، وخاصة بعد معرفة التفاضل الكائن بين الإنتاج المحلي الداخلي ومتطلبات السوق الداخلية، وهذا يضمن ترشيد المستوردات وزيادة الصادرات بشرط ربط الخطة الإنتاجية مع التسويقية، والانتقال من الإنتاج الكمي إلى النوعي، مع الإشارة إلى أن أكبر كابح للعملية الإنتاجية زيادة المخازين التي تتحول لاحقاً إلى عبء حقيقي على الإنتاج والمسيرة الإنتاجية.
- دعم الصادرات السورية كي تتمكن من الولوج إلى الأسواق الجديدة.

● لتحقيق شعار "التوجه شرقاً" بحسب الخبراء والمعنيين لا بدّ من إزالة العوائق الإجرائية التي تحول دون ذلك، منها شرط أن تكون المنتجات من بلد المنشأ ومنحها مزايا تفضيلية، وصولاً إلى تخفيضات أو إلغاء الرسوم والضرائب المفروضة على المستوردات، وأن تقوم مؤسسات التدخّل الإيجابي بالشراء المباشر من تلك الأسواق بدلاً من أسلوب المناقصات[2].

● تكوين علاقات اقتصادية مع الكتل الاقتصادية للدول الصاعدة لتكون موازية للعلاقات مع الأوروبيين وخاصة تجمع البريكس، الذي يعد تكتلاً دولياً يعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنضوية في عضويته، حيث تتمتع هذه الدول الأعضاء بمزايا نسبية يمكن لسورية الاستفادة منها وتفتح مجالاً للتعاون المستقبلي. ويفترض العمل بشكل مستمر على دراسة المزايا النسبية لدى هذه الدول، لتقديم الاقتراحات المناسبة لتعزيز علاقات التعاون على أساس مدروس يتيح الاستفادة من الفرص الكثيرة التي تملكها سورية في المرحلة الحالية والمرحلة القادمة لإعادة الأعمار، وبالمقابل الفرص المتاحة لدى هذه الدول والخبرات والمعرفة ومصادر التمويل التي يمكن أن تكون رافداً مهماً لبناء مستقبل سورية وتلبية احتياجات الخطط والأولويات الوطنية والعملية التنموية. ومع الاتحاد الأوراسي أيضاً، الذي يضم كلاً من روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان، إضافة إلى أرمينيا وقيرغزستان التي هي في طور الانضمام، فهناك فرصة مهمة لتكوين علاقات مع الاتحاد الأوراسي، إذ بالنسبة لهذا الاتحاد، تنظر الحكومة السورية إلى توقيع اتفاقية تجارة حرة بين سورية ودول هذا التكتل على أنها تحقق مصلحة مشتركة للدول الأطراف كافة في هذا الاتحاد، نظراً للتكامل الذي تحققه اقتصاديات هذه الدول والفرص الكثيرة الكامنة لتعاونهم المشترك. وقد قامت الحكومة السورية بمشاورات عديدة مع دول الاتحاد وحظي الطلب السوري للانضمام بدعم هذه الدول انطلاقاً من قناعتهم بأهمية سورية كشريك تجاري واقتصادي واستثماري بما تملكه من ميزات نسبية وموقع جغرافي يجعل موضوع عضويتها في الاتحاد قيمة مضافة للأطراف كافة بما فيها سورية، وتتم المتابعة

[1] - في "التوجّه شرقاً"..من توجّه؟!!هيكلية جديدة للصادرات السورية إلى جنوب إفريقيا ونحو "التبادل السلعي" مع الدول الصديقة!!
http://www.alazmenah.com/?page=show_det&category_id=13&id=45339
[2] - المرجع السابق.

حالياً لتمهيد الأرضية المناسبة لبناء شراكة قوية مع دول الاتحاد الأوراسي ولبدء خطوات الانضمام بشكل عملي ومدروس[1].
وفي إطار تكوين علاقات اقتصادية مع الكتل الاقتصادية للدول الصاعدة يفترض العمل على:

- التواصل مع دول الشرق من خلال مجالس رجال الأعمال ودعوتها للتعرف على الفرص والمناخ الاستثماري في سورية. لقد أثبتت هذه الدول موجوديتها على الساحة العالمية وخاصة في مجال (إنتاج وسائل الإنتاج)، ولاسيما في قطاع الصناعة التحويلية والنفطية والمعدات الزراعية ....الخ، فلماذا لا تقيم سورية المشاريع المشتركة معها وبما يتناسب مع مواردها المتاحة، وبالتالي تضمن زيادة التشابكات بين القطاعات الاقتصادية الداخلية مع هذه الدول، ولماذا لا تسعى سورية لإقامة منطقة اقتصادية نقدية مشتركة تبدأ من (سورية والعراق ثم إيران وجمهوريات آسيا الوسطى وروسيا والصين.
- تعميم الدليل الخاص بالفرص الاستثمارية عن طريق ممثل الاستثمار في السفارات السورية في الخارج وذلك لعرض هذه الفرص على هيئات الاستثمار وعلى غرف التجارة والصناعة والمستثمرين في هذه الدول.
- إعادة فتح ملحقيات تجارية في الدول التي تربطها مع سورية علاقات تجارية مميزة.
- تفعيل دور الجهات الوصائية والهيئات الخاصة كاتحاد غرف الصناعة والتجارة بحيث تأخذ دورها بشكل صحيح في التعريف بالمنتجات السورية، والمساعدة على إيجاد تواصل مع الدول الأخرى للمشاركة في المعارض سواء داخل أو خارج سورية. وأن يتم الفصل بين دور كل من اتحاد غرف الصناعة والتجارة بحيث لا يتم الخلط في اختصاصات كل منهما. ففي هذا الصدد يؤكد الصناعي السوري غسان الكسم بأن الاتجاه شرقاً هو خيار وليس شعاراً، نظراً لأنه لا يوجد لدى سورية خيار سوى الاتجاه نحو أسواق الشرق، وهذا الخيار يجب أخذه منذ سنين وليس خلال الأزمة التي تمر بها البلاد، وبين أنه لدى الاقتصاديين السوريين جهل بقيمة هذه الأسواق ومدى ملاءمتها للمنتجات السورية، واتحاد المصدرين السوريين بدأ بخطوات عاجلة بهذا الخصوص من خلال المشاركة في معارض سواء في العراق وإيران ودول الاتحاد السوفييتي السابق، وهناك خطة تتجاوز 35 معرضاً لإقامتها في دول شرقية متعددة وكذلك هناك خطط لدعم المشاركة الفردية للصناعيين بهدف تشجيعهم ودخول هذه الأسواق المستهدفة، وأشار أن اتحاد المصدرين وهيئة تنمية الصادرات ستقومان بتغطية كامل الاشتراك والشحن لبعض المعارض، والقسم الآخر منها سيقوم الاتحاد والهيئة بتغطية ثلثي رسوم المشاركة.[2]
- تفعيل أعمال ونشاطات مجالس رجال الأعمال بين سورية ودول الشرق.
- العمل على تكليف وزراء واقتصاديين لا يمتلكون عقدة التبعية للغرب، والدونية تجاهه، بحيث تدار استراتيجية التوجه شرقاً من منطلق مصلحة الاقتصاد الوطني فقط.

- حل مشكلة التبادلات التجارية مع الدول الصديقة بالوصول إلى رؤية جديدة تسمح بالاستفادة من الخبرات الفنية والتقنية فيها، كي تستثمر في إزالة نقاط الاختناق في بعض خطوط الإنتاج في بعض الشركات، وإنجاز المراحل المتممة للصناعات النسيجية وغيرها بما يكفل الاستفادة المثلى من سلسلة القيم المضافة المتزايدة طرداً مع سلسلة إنجاز مراحل الصناعة للوصول إلى إنتاج المنتجات الجاهزة التي تلبي حاجة الأسواق المحلية والخارجية وتتمتع بالمواصفات القياسية المطلوبة، والتي تعد جواز المرور لدخول هذه الأسواق الجديدة.
- يفترض استثمار التوجّه شرقاً على أفضل وجه ممكن بحيث أن يتم معرفة ما لدى الدول الأخرى من خبرات وتجارب في المجال الزراعي، فالروس مثلاً لديهم صناعات زراعية جيدة، وماليزيا لديها خبرات هائلة في مجال الصناعات

[1] - **التوجه شرقاً .. البريكس والاتحاد الأوراسي باهتمامات السوريين http://www.chamtimes.com/?p=317680**
[2] - **اقتصاد 9-1-2012 morshed.69@hotmail.com**

الغذائية يجب الاستفادة منها لتطوير الصناعة السورية..وهكذا مع الدول الأخرى، أي العمل على حشد كل الإمكانات لإقامة علاقات تعاون استراتيجي مع هذه الدول وفق شروط تلزم جميع الشركاء باستيعاب المنتجات الزراعية، وعلى الجهات الحكومية المعنية أن تستفيد من أخطاء الماضي بحيث تعتمد مبدأ التعامل بالمثل، وألا تدّخر جهداً لترسيخ الصادرات السورية كمكوّن لا يمكن للشركاء الاستغناء عنه، وذلك من خلال الاهتمام البالغ بتلبية حاجات أسواقهم وفق المواصفات والمعايير المطلوبة منهم، لتصل سورية إلى مرحلة التفرّد بتغذية هذه الأسواق دون غيرها من الدول، مع الإشارة إلى أن سورية منافس قوي في كثير من المنتجات الزراعية الخاصة مثل حبة البركة والتوت الشامي وكذلك الكرز حيث إنه منتج منافس في كثير من دول العالم.

- لتفعيل وزيادة الصادرات السورية لابد من زيادة المنتجات ذات النوعية والتكلفة التنافسية، وذلك من خلال وضع خارطة اقتصادية مستقبلية، تتجسد في اختيار القطاعات الاقتصادية التي تمتلك فيها سورية ميزات نسبية، والبدء من قطاع الإنتاج المادي وخاصة القطاع الزراعي والذي يعد قطاعاً رائداً. ولزيادة فعاليته لابد من زيادة العلاقات التشابكية بينه وبين القطاع الصناعي، أي تفعيل التصنيع الزراعي والذي يتجلى جوهره في أن مخرجات الزراعة مثل(الحبوب والخضار والفواكه واللحوم وغيرها) هي مدخلات للصناعة، وأن مخرجات الصناعة مثل (الآلات والمبيدات والمعدات وغيرها) هي مدخلات للقطاع الزراعي، وعندما تتطور الدورة الاقتصادية تزداد القيمة المضافة بما فيها الربحية الوطنية، وتأمين متطلبات الأمن الغذائي، وتشغيل اليد العاملة.. إلخ.

- هناك عدداً لا بأس به من دول آسيا وأفريقيا مثل ماليزيا والهند وجنوب أفريقيا وغيرها، لابد أن تكون محط اهتمام مميز، فهي دول مشهود لبعضها بالتنمية الاقتصادية، وبعضها الآخر يبحث عن موارد زراعية بغية تحقيق أمنه الغذائي، وبالتالي فسورية أمام فرصة عليها اغتنامها لتحقيق شراكة تكاملية بعيدة عن الغبن، فالصين رغم مساحتها الشاسعة –على سبيل المثال– تسعى إلى البحث عن أراض جديدة للاستثمار الزراعي، لأنها تمتلك كتلة بشرية هائلة مستهلكة، وفي الوقت نفسه لديها الإمكانات الكبيرة لتصنيع الآلات الزراعية، إلى جانب مقدرتها على تحسين الأصناف الزراعية، وكانت لها تجربة سابقة باستثمار أراضٍ زراعية في أنغولا لزيادة إنتاجها الزراعي، وهنا يمكن الاستفادة من هذه التجربة ولكن بشروط سورية سيادية، وعبر اتفاقيات وبروتوكولات تعاون تحفظ حقوق الطرفين، بحيث يتم استقطاب الصينيين للاستثمار الزراعي في سورية، ليس بهدف تحسين مستوى الإنتاج فحسب، بل لفتح سوق جديدة لتصريف ما تنتجه أراضي سورية من جهة، وإيجاد فرص عمل من جهة ثانية، وتوطين تكنولوجيا زراعية من جهة ثالثة، والأهم من ذلك هو فتح شراكة زراعية استراتيجية مع دولة كبرى تسعى إلى أن تكون أحد أقطاب العالم[1].

- البحث عن الآليات التي تؤمن عوامل جذب الاستثمارات في سورية، ودعوة هذه الدول لإقامة مشروعات استثمارية في سورية، وكل منها في المجال الذي تمتلك به مزايا نسبية، في التبادل والاستثمار سواء كانت على شكل مشروعات مشتركة أو غيرها، مع التركيز على استغلال المزايا النسبية المتاحة للاقتصاد السوري، ولاسيما في المجالات الصناعية والخدمية. وبالفعل حسب هيئة الاستثمار السورية، إن الهيئة تعمل على جذب المستثمرين للاستثمار في سورية، وخاصة في دول المشرق كالصين وماليزيا وروسيا، وهناك تواصل مع بعض الشركات الصينية التي عرضت من خلال ممثليها تنفيذ عدة مشاريع استثمارية بمبالغ تصل حتى 20 مليار دولار وبقروض ميسرة تصل إلى 20 عاماً.[2]

[1] – http://albaath.news.sy/?p=73376

[2] - اقتصاد 9-1-2012 morshed.69@hotmail.com

- لابد من استهداف محاصيل زراعية، تتلاءم مع السياسة الحكومية في التوجه شرقاً؛ والعمل على أن تكون الأولوية، هي إيجاد سلع قادرة على المنافسة، مثل زيت الزيتون، والكمون، والحمضيات، والأغنام، ويمكن التركيز على محاصيل تتلاءم مع حاجات والعادات الاستهلاكية للأسواق المستهدفة وتحسين الإنتاج، بما يلاءم الأسواق التصديرية.
- ضرورة دعم الصناعة الوطنية، وخاصة ما كان منها يستخدم الخامات والمواد السورية، لما يمثله ذلك من أهمية لتحويل الصادرات الريعية التي تعتمد على أسعار عالمية كالنفط، أو على المناخ المناسب كالقمح والمواد الأولية الأخرى، إلى صادرات صناعية تفوق قيمتها المضافة أضعاف قيمتها الأصلية كمادة أولية. ويمكن الإشارة هنا على سبيل المثال أن تصنيع القطن وتحويله إلى ملابس جاهزة يزيد من قيمته الأصلية 14ضعفاً. إضافة إلى أنه يمكن تطوير بعض الصناعات المحلية بشكل سريع بحيث تغطي جزءاً من المستوردات وفي مقدمتها الصناعات النفطية والبتروكيماوية بالتعاون مع دول مثل روسيا والصين التي تمتلك تقنيات متطورة في هذا المجال.
- إظهار قوة الدولة وفاعليتها في القضاء على جميع مظاهر الفساد والإفساد. والعمل على الحد من الفساد وتعطيل أجهزة الدولة والمجتمع، وما يسببه من تخريب النفوس وقتل الروح الوطنية وقدرتها على الإنتاج في مختلف الميادين، وبالتالي قتل القدرة على الإصلاح. بالإضافة إلى إعداد أدلة استرشادية لحوكمة عمل المؤسسات العامة والخاصة.

الأستنتاجات والتوصيات:

إن العمل من أجل التوجه شرقاً ليست مسألة اقتصادية بحتة، بل يجب أن يفهم بأنه توجه وطني وطبقي مرتبط بالمصالح الأساسية للشعب السوري، في تقدمه وتطوره اللاحق، وفي النهاية الوصول لتحقيق العدالة الاجتماعية التي هي هدف أساسي لأي مجتع، مع العلم أن التوجه شرقاً بمعناه السياسي والاقتصادي سيسد المنافذ التي تدخل من خلالها قوى الفساد كما هو حاصل منذ عقود، من خلال الانفتاح الكامل على الغرب، وهنا يصبح مفهوماً الضراوة التي تجابه بها قوى الفساد قضية التوجه شرقاً، واضعةً العراقيل لإعاقته، الأمر الذي يحتاج لدور أعلى تقوم به القوى السياسية، والاجتماعية الحاملة له، لتحوله إلى توجه شعبي تتبناه أغلبية الشعب السوري وتدافع عنه، وفي مقدمة تلك القوى الحركة النقابية والطبقة العاملة، وعلى رأس كل هؤلاء على مستوى رئاسة الجمهورية.

إن التوجه شرقاً، وإيجاد أسواق جديدة لا يجب أن يلغي الأسواق الأخرى، أي ليس الهدف البحث عن سوق بديل، وإنما التوسع في أسواق المنتجات السورية، وهذا هو التفكير الاقتصادي العقلاني والمنطقي، كما أن التوجه شرقاً أعمق من ذلك بكثير، لاسيما في ظل وجود عوامل تاريخية غيرت الوقائع في العلاقات الاقتصادية الدولية، ففي سنوات السبعينيات من القرن الماضي، كانت أوروبا الغربية، والولايات المتحدة تسهم في أكثر من نصف الإنتاج العالمي، أما اليوم فإن آسيا النامية المتطورة تسهم وحدها في (27–30%) من الإنتاج العالمي، لتتراجع حصة أوروبا إلى 19% فقط، بالمقابل فإن الولايات المتحدة يختلف وضعها عن أوروبا، لأن نمو دور آسيا لمصلحتها، لأنه مدفوع من شركات أميركية هناك، لهذا يؤكد التحول العالمي أن القدرات الصناعية لم تعد تتمركز في الغرب، وإنما نمت بشكل كبير في آسيا أولاً، وفي أميركا اللاتينية ثانياً. فالغرب لم يعد مركز العالم، فهناك قوى اقتصادية ناشئة ظهرت على الساحة الاقتصادية بدليل أن التقرير الاقتصادي الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2012 بين أن أكثر من 50% من معدل النمو العالمي تحقق في الاقتصاديات الناشئة وهذه الاقتصاديات ليست أوروبية ولا أمريكية، بالعكس هذه الدول عانت ماعانته من تبعات الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2008. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية.

أ- تعد السوق الاقتصادية في الشرق سواء الآسيوية أو الأمريكية اللاتينية أو الأفريقية سوق منفتحة وذات استهلاك بشري كبير وتطور صناعي لافت، وخاصة في السنوات العشر الأخيرة، وذلك نظراً للكثافة السكانية المرتفعة في تلك الأسواق، وإن انفتاح الاقتصاد والسوق السورية على تلك الأسواق سيفتح سوقاً واسعة أمام المنتجات السورية، وإمكانية الاستفادة من تجارب هذه الدول في بناء رأس المال البشري. إضافة إلى ذلك، فإن أغلب احتياجات سورية يمكن أن تؤمنها من هذه الدول، وبما يؤدي إلى توافر فرص ذهبية لإنعاش الاقتصاد السوري ورفع معدلات نموه عن طريق شراكات تجارية، تعزز شروط التبادل التجاري الخارجي لسورية، مع دول تلجأ إليها ذات الدول التي تحاصر سورية. عندها يمكن تحقيق قفزة نوعية بالاقتصاد السوري، ويصبح بالإمكان استثمار الفرص المتاحة لتحقيق المبادلات التجارية بصورة متكافئة تحقق المنفعة المتبادلة لكل الأطراف، وبما يؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري السوري، والوصول بالتالي إلى بناء اقتصاد قوي مستقل.

ب- إن توجه الاقتصاد السوري نحو الشرق له تحديات ومزايا بآن معاً ورغم أن التحديات صعبة إلا أن التغلب عليها وتجاوزها ليس مستحيلاً ومن أهمها أن يكون الاقتصاد السوري متأقلماً في علاقاته وهياكله الإنتاجية، وفي طبيعته على المستوى الفني والتقني مع متطلبات هذا التوجه. وذلك من خلال وضع خارطة اقتصادية مستقبلية، تتجسد في اختيار القطاعات الاقتصادية التي تمتلك فيها سورية ميزات نسبية، والبدء من قطاع الإنتاج المادي وخاصة القطاع الزراعي والذي يعد قطاعاً رائداً في الاقتصاد السوري. ما يتطلب وقتاً لا بأس به لاسيما أن الاقتصاد السوري ظل لعشرات السنوات متجهاً نحو الأسواق العربية والأوروبية التي رسخّت اتجاه الصادرات والمستوردات السورية وهذه الأسواق مختلفة تماماً عن أسواق الشرق، وإن لم يكن هذا الاختلاف جذرياً إلا أنه اختلاف واضح و قائم.

المراجع:

المراجع العربية:

1. توم ميريك وآخرون: قوة 1,8 بليون: حالة سكان العالم، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2014.

2. عبد الحافظ الصاوي: الاقتصاد العالمي.. الأزمة وآفاق الحل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تشرين الأول 2011.

3. منصور محمد سرحان: الدكتور محمد جابر الأنصاري.. المفكر والأفكار، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009.

- **الدوريات**

1. شريفة فاضل محمد: العلاقات المصرية- الصينية بين الاستمرارية والتغيير (2003- 2013)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 420، شباط 2014.

2. غزلان هاشمي: إشكالية التحيز في الفكر العربي المعاصر، مجلة كلية التربية / واسط، جامعة محمد الشريف، الجزائر، العدد الخامس عشر، 2014.

3. محمد خالد الشياب: الخصوصية الحضارية ومشروع النهضة عند أنور عبد الملك، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلّد43، العدد 3، 2016.

4. مصطفى العبد الله الكفري: "مجموعة العشرين الكبار وقمة سان بطرسبورغ 2013 منتدى غير رسمي للدول الصناعية الكبرى"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 420، 2014.

5. ياسمين فاروق: فرنسا والتقارب الصيني- الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 167، كانون الثاني 2007.

6. بعد أن توجهنا شرقاً .. خيارات اقتصادية بنظام المقايضة.. منتجات وطنية في أسواق المنافسة والجودة، جريدة البعث، سورية، العدد 15253، تاريخ 18 شباط 2015.

المراجع الأجنبية:

[1] - Wang Gungwu & Zheng Yongnian: China development and governance, Singapore, World scientific publishing, 2013.

- **التقارير والدراسات**

1- التقرير السنوي التاسع للاستثمار في سورية، هيئة الاستثمار السورية، دمشق، 2015.

2- تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، دمشق، 2017.

3-Rajiv Biswas: Reshaping the Financial Architecture for Development Finance: the new development banks, Working Paper, London school of economics and political science & Global south unit, No. 2, 2015.

4- World Development Indicators database, World Bank, 11 October 2016,

- **المواقع الإلكترونية**

1- ابراهيم حميدي: أسبوع سوري من التوجه شرقاً: خطوة تكتيكية أم خيار استراتيجي؟

http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2006/60/2/

2- محمود حمد، 25 فبراير، 2013، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/20

3- عباس جواد كديمي: بزوغ نجم الصين هو الدافع لعلاقات شراكة استراتيجية طويلة الأمد بين الاتحاد الأوروبي والصين، صحيفة الشعب اليومية أونلاين، 4 كانون الأول 2009، http://arabic.people.com.cn/99002/99022/6832638.html.

4- لماذا التوجه شرقاً، 27 نوفمبر 2013 http://cc.bingj.com/cache.aspx?q=%d8%

5- ملخص التجارة الخارجية السورية (1980- 2010)، نشرة إحصاءات التجارة الخارجية 2010، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، http://www.cbssyr.sy/trade/Foreign-Trade/2010/Trade-State1.htm

6- الصادرات والمستوردات حسب البلدان والكتل الدولية خلال الفترة 2004- 2011، خلاصة التجارة الخارجية، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، http://www.cbssyr.sy/trade/tab2.htm .

7- سامي عيسى، دراسة عن توجه اقتصادنا نحو الشرق، 14 مقترحاً لتطوير العلاقات الاقتصادية مع البلدان الصديقة، صحيفة تشرين، 2012/9/19، http://archive.tishreen.news.sy/tishreen/public/read/268170

8-تباين في الصادرات السورية إلى الصين ونمو مستورداتنا منها،2012/4/5، http://www.aliqtisadi.com

9- في "التوجّه شرقاً"..من توجّه؟!!هيكلية جديدة للصادرات السورية إلى جنوب إفريقيا ونحو "التبادل السلعي" مع الدول الصديقة!! http://www.alazmenah.com/?page=show_det&category_id=13&id=45339
http://albaath.news.sy/?p=7337610
11- اقتصاد 9-1-2012 morshed.69@hotmail.com
12-التوجه شرقاً .. البريكس والاتحاد الأوراسي باهتمامات السوريين
http://www.chamtimes.com/?p=317680
13- http://www.edpa.gov.sy/forms/articles/viewArticles.php?art_id=509